الأمم المتحدة
A/RES/59/252

Distr.: General
7 March 2005

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون
البند ٩٢ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/59/490/Add.1*)]

٥٩/٢٥٢ – معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥١/١٨٨ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٢/٢٠٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٥٣/١٩٥ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢٢٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٥/٢٠٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/٢٠٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٧/٢٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٨/٢٢٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وقد نظرت في تقريري الأمين العام[١] والمدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث[٢]،

وإذ تعترف بالعمل الذي يقوم به مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بشأن تأدية المعهد لوظيفته،

وإذ تلاحظ التقدم المستمر الذي أحرزه المعهد في شتى برامجه وأنشطته، بما فيها تعزيز التعاون مع المنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومع المؤسسات الإقليمية والوطنية،

وإذ تعرب عن تقديرها للحكومات والمؤسسات الخاصة التي قدمت مساهمات مالية وغير مالية إلى المعهد أو تعهدت بتقديمها،

---

(١) A/59/230.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ١٤ (A/59/14).

وإذ تلاحظ أن معظم الموارد التي تقدم كمساهمات إلى المعهد توجه إلى صندوق المنح للأغراض الخاصة، وليس إلى الصندوق العام، وإذ تؤكد ضرورة معالجة ذلك الوضع غير المتوازن، وإذ تلاحظ أيضا أن مشاركة البلدان المتقدمة النمو في البرامج التدريبية في نيويورك وجنيف ما فتئت تتزايد،

وإذ تلاحظ أيضا أن المعهد يعتمد على التمويل الذاتي ولا يتلقى أي إعانة مالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وأنه يوفر، مجانا، دورات تدريبية للدبلوماسيين والمندوبين المعتمدين لدى مقر الأمم المتحدة في نيويورك ولدى مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي،

وإذ تلاحظ كذلك مختلف البرامج التدريبية التي يواصل المعهد تقديمها، بما في ذلك البرامج المقدمة في ميدان التنمية المستدامة،

وإذ تكرر التأكيد على ضرورة أن يكون لأنشطة التدريب دور أبرز وأكبر في دعم إدارة الشؤون الدولية وفي تنفيذ برامج منظومة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

١ - **تؤكد من جديد** أهمية اتباع نهج منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة إزاء البحث والتدريب، يستند إلى استراتيجية فعالة ومتسقة وتقسيم فعال للعمل فيما بين المؤسسات والهيئات ذات الصلة؛

٢ - **تؤكد من جديد أيضا** أهمية معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بالنظر إلى الأهمية المتزايدة للتدريب داخل الأمم المتحدة واحتياجات الدول للتدريب، وأهمية أنشطة البحث المتصلة بالتدريب التي يضطلع بها المعهد في إطار ولايته؛

٣ - **ترحب** بالتقدم المحرز في بناء الشراكات بين المعهد والمنظمات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال برامجها التدريبية، وتشدد، في هذا السياق، على الحاجة إلى مواصلة تطوير نطاق تلك الشراكات وتوسيعه، وبخاصة على الصعيد القطري؛

٤ - **تلاحظ مع التقدير** الأنشطة التي اضطلع بها المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي التابع للمعهد، في هيروشيما، اليابان، في أثناء سنته الأولى؛

٥ - **ترحب** بإنشاء المكتب الميداني للمشاريع التابع للمعهد في دوشانبي؛

٦ - **تطلب** إلى مجلس أمناء المعهد مواصلة ضمان التوزيع الجغرافي العادل والمنصف والشفافية لدى إعداد البرامج وتوظيف الخبراء، وتؤكد، في هذا الصدد، أنه ينبغي لدورات المعهد أن تركز أساسا على مسائل التنمية وإدارة الشؤون الدولية؛

٧ - **تجدد نداءها** إلى جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الخاصة التي لم تقدم بعد للمعهد مساهمة مالية أو غير مالية، أن تقدم له دعمها المالي وغير المالي بسخاء، وتحث الدول التي أوقفت تبرعاتها على النظر في استئنافها في ضوء النجاح الذي تحقق في إعادة هيكلة المعهد وتنشيطه؛

٨ - **تشجع** مجلس الأمناء على أن ينظر في مواصلة تنويع أماكن عقد المناسبات التي ينظمها المعهد وأن تشمل تلك الأماكن المدن التي تستضيف اللجان الإقليمية، بغية تشجيع قدر أكبر من المشاركة والحد من التكاليف؛

٩ - **تلاحظ مع التقدير** الاعتماد الذي قررته الجمعية العامة لمرة واحدة، في الجزء الرابع عشر من قرارها ٢٧٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بشطب ديون المعهد السابقة؛

١٠ - **تؤكد** ضرورة مواصلة النظر في المسائل المتصلة بإيجار المعهد وأسعار الإيجار وتكاليف الصيانة، مع مراعاة حالته المالية بغية حلها على وجه السرعة؛

١١ - **تشجع** مجلس الأمناء على مواصلة جهوده لمعالجة الحالة المالية الحرجة للمعهد، وبخاصة بغية توسيع قاعدة الجهات المانحة له ومواصلة زيادة المساهمات المقدمة إلى الصندوق العام؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يتضمن تفاصيل عن حالة المساهمات المقدمة إلى المعهد وعن حالته المالية، وتقرر أن تنظر في دورتها الستين في مسألة تواتر البند المعنون ''التدريب والبحث'' من جدول الأعمال.

الجلسة العامة ٧٥
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤